معجزة الهيكلة

> تحدث البعض عن معجزة إصدار قرارات هيكلة الجيش خاصة على صفحات التواصل الاجتماعي وكأن الخلود هو الثابت وما سواه هو المتغير والمتحول، ولم يدرك أولئك النفر من الناس سنن الله في كونه أو أنهم تناسوا ذلك في لحظة شجن أو لحظة فرح غامرة ما تغير من الوجوه والاسماء في المشهد السياسي أو المشهد العسكري أو أي مشهد كان لابد أن يتغير،

عبدالرحمن مراد

إذ لا ثابت إلا الله في ملكوته ومَنْ سواه هالك، وإنما هي أدوار يقوم بها الأفراد في مسرح الحياة قد يحالفهم الصواب فيكون خلودهم (بقدر عطائهم وحرصهم على خدمة الناس)، في الوجدان وفي الذاكرة، وقد لا يحالفهم الحظ فتكون عاقبتهم هي البوار والخزي والويل والثبور، فالقضية لا تتجاوز البعد الأخلاقي والقيمي والرؤية وسلامة النية، والتاريخ سوف يتحدث عن كل أحد فإما أن يكون جزاؤه الشكر والامتنان وإما اللعنات والدعاء بعظائم المهلكات وبذات الآلية التي حدثت مع الأمم السابقة.. تلك هي سنن الله ولن تجد لنسة الله تبديلاً..

غادر اللواء علي محسن الفرقة أولى مدرع بعد أن عاش ردحاً من الزمن في ذلك المكان وبعد أن استخدم ظل الله في أرضه في الاعتداء والنهب والبسط والتحريض وأصبح يملك الأسواق والمباني والثروات الطائلة، فهل سيغني عنه كل ذلك من الله شيئاً؟ وهل سيضمن له ذلك خلوداً أبدياً؟ «قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كانت عاقبة المجرمين» في كل زمان، وكل مكان العاقبة هي الفناء..

ومثل هذه الصيرورة لن تكون خاصة بالجنرال علي محسن ولكنها قد تنال كل أحد ممن هم على شاكلته أو ممن هم دونه أو ممن هم أعلى رتبة وصيتاً، وقد نالت من كان قبله وسوف تنال من يأتي بعده، وكذلك هي سنة الله حتى يوم الدين، والقيمة في العظة والاعتبار، ومن كانت ذمته واسعة حسابنا واياه يوم الدين يوم لا تنفع وساطة ولا وجاهة ولا مال ولا حسب ولا نسب ولا سلطة ونفوذ، ولا أي شيء من أدوات الدنيا.. المحكمة عادلة والشهود منك عليك وربك عدل، ما يحب ظلم أحد مثلما نحب نحن حين نتمادى في الغي.. نَعْمَهُ عن حقائق الله ونواهيه وموجباته ونستمر في طغياننا دون بصر ولا بصيرة..

لذلك أقول لأولئك الذين ابتهجوا وتظاهروا وفرحوا ببقاء اللواء علي محسن في السلطة ولو بمنصب مستشار: إن الله لا يحب الفرحين الذين يتلذذون بمصائر غيرهم، وكان من الأجدى بهم أن يسألوا الله حُسن الخاتمة، فالعبرة بالخواتم وما أدراهم حين يصلوا إلى ما وصل إليه اللواء علي محسن من السلطة والنفوذ أن يصبحوا أكثر منه طغياناً وجبروتاً وأكثر نهباً وتسلطاً وأكثر الناس اشتغالاً على آلات الموت والدمار، فالإنسان هو الإنسان، وكل إنسان بداخله الشيطان الذي يحاول أن يجرهُ إلى المهالك.. ولا أبرئُ نفسي إن النفس لأمّارة بالسوء.

وأظن أننا قد لمسنا كم من دعوات الرحمة تمطر قبور الناس الطيبين كإبراهيم الحمدي، وكم دعوات مظلومة تخترق أسوار السماوات العلى في سود الليالي.. ودعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب «يعني توصل بسرعة».. والتقي من اتعظ.

وبالعودة إلى معجزة قرارات الهيكلة- كما يرى البعض- أقول إن اللواء علي محسن والعميد أحمد علي هما في الأول والأخير موظفان مع الدولة ويخضعان لقوانين وأنظمة الدولة.. وإقالتهما وبقاؤهما لا يعني بأي شكل من الاشكال ظاهرة استثنائية في الكون.

كما أن الرئيس- وحسب الصحف طبعاً- قد وافق على صفقة في مقابل الرحيل، فاللواء معه ٣٥ مليوناً شهرياً، واحمد ١٠ ملايين شهرياً وحراسة واعتمادات، وفي المقابل تحدثت الصحف عن ظاهرة زيادة الأرصدة عن أدعياء الثورة إذ طالعتنا «الأولى» بالوثائق عن مبالغ مهولة تم صرفها من الخزينة العامة للدولة ناهيك عن الاعتمادات والمعونات القطرية التي كانت تمطر الاخوان واللواء علي محسن وتوكل، وهذه الأيام قد دخل صخر الوجيه الذي كنا نظن فيه ظناً حسناً، والحقيقة الإنسان يظل إنساناً، والطمع صفة لازمة فيه، بيد أن مشكلة صخر معنا أنه إمتهن الكذب وخرج في وسائل الإعلام يكذب ما تنشره الصحف ثم جاءت «الأولى» بالأرقام والوثائق لتكشف كذبه وزيفه، ولله عاقبة الأمور، فالذين تحدثوا عن ثورة، أضمروا في أنفسهم الثروة وقد حصلت وتمت من الداخل والخارج، والذين وقعوا فريسة التضليل والزيف من البؤساء والعاطلين كان نصيبهم الموت، ومن بقي منهم ينتظره أمام مجلس الوزراء.. والحقيقة التي كشفت عن ساقيها أمام صرحنا الممرد «السلطة» تقول إن الذين كانوا أطهر، وما هو كائن أبشع وأمرّ، والفائدة كلها في الصلاة على النبي.. أما نحن- عموم الجماهير- قد عيدنا العافية من الطرفين، والحمد لله رب العالمين الذي لا يُحمد على مكروه سواه.. أما الهيكلة فهي تفضي إلى هيكلة.. وربنا المخارج.

> القرارات الأخيرة للرئيس عبدربه منصور هادي التي تنهي الانقسام في القوات المسلحة وتمثل التنفيذ الفعلي والواقعي لهيكلة الجيش حازت على اجماع شعبي وتوافق وعدم اعتراض من كل القوى السياسية.

كل قرارات الرئيس عبدربه منصور هادي ومنذ مجيئه لم تحظ بالاجماع الشعبي أو التوافق السياسي كما قراراته الأخيرة وذلك يؤكد ارتباط هذه القرارات بمحوريتين اساسيتين:

قرارات الرئيس انتقال للفترة الحاسمة

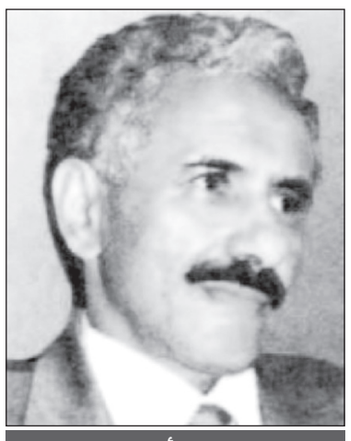

مطهر الأشموري

المحورية الأولى : تجاوز ما ظل قائماً من انفلات أمني والوصول الى وضع الاستقرار الأمني الحقيقي والبعيد، وانقسام الجيش ظل أهم مايدفع به كعامل لاستمرار الأزمة او التأزيم او لاستمرار مستوى من غياب أو انفلات الأمن، وهذه القرارات جاءت لاستعادة الأمن بشكل أفضل مع حقيقة ما تحقق كأفضلية من أرضية العام ٢٠١١م.

المحورية الثانية : هي محورية الحوار الوطني فهذا الحوار لامعنى له أو فاقد القيمة في ظل استمرار انقسام الجيش، وكل مشارك في الحوار كان هكذا احساسه فالكل يحس بأن انهاء هذا الانقسام في القوات المسلحة ومن ثم العمل على تحسين الوضع الأمني والتخفيف من مستوى الانفلات حتى تجاوزه هما بين العوامل الأهم لإنجاح الحوار واعطاء أعلى قدر من الثقة لدى المشاركين لإنجاحه وللوصول الى أهدافه الوطنية السامية والنبيلة.

لقد ظل الرئيس عبدربه منصور هادي هو من يمارس ويتحمل كامل المسئولية لتطبيق صيغة التوافق وتخليق توافقات في الفترة الانتقالية وتطبيق الاتفاق السياسي والقرار الدولي، وقد تحمل وعانى الكثير في ظل مايعج به الواقع من صراعات وفي ظل اداء وتعامل الاطراف السياسية وحكومة الوفاق مع هذا الواقع وصراعاته، ووصول الرئيس عبدربه منصور هادي الى اصدار قراراته الاخيرة يعتبر النجاح الأهم للفترة الانتقالية وبما يؤسس ويطور أرضية النجاح للحوار الوطني.

أحسب الرئيس هادي أجاد التوازن وأجاد اللعب والتعامل مع الأطراف الداخلية والخارجية حتى الوصول الى ما وصل اليه، والكاسب الأكبر هو الواقع او البلد.

الرئيس أجاد التعامل مع الأطراف والاثقال الخارجية وهو من لعب بنجاح فوق المتوقع على وبكل الأطراف والاثقال الداخلية - دون استثناء - ولعل ذلك ما صدم كل طرف كان يظن انه من سيلعب بالرئيس او من خلاله حتى سلّم واستسلم لارادة وقرارات رئيس منتخب يمثل المشروعية وتتمحور حول شخصه.

ماذا يعني هذا النجاح للرئيس هادي وللفترة الانتقالية في اجماع شعبي استثنائي يؤيد قرارات الرئيس الأخيرة وفي توافق سياسي داخلي استثنائي على هذه القرارات؟

كيف على أطراف حكومة الوفاق أن تقرأ هذه القرارات؟

يعني الانتقال الى آلية أكثر وضوحاً في اداء النظام والانتقال الى تحمل الوفاق كنظام وحكومة الوفاق مسئولية الانتقال الى خطوات جديدة ونوعية والى أوضاع جديدة بأفضلية تلمس وتحس في المهام والواجبات.

إنه يعني انتقال أطراف الوفاق السياسي والمشاركين في الحوار الوطني الى تحمل المسئولية وصياغة الوفاق في نجاحات وانجازات وطنية وسياسية ومن ثم معيشية وتنموية تتجاوز التقوقعات الصراعية البلهاء المتذاكية.

كل الاطراف السياسية والاثقال الواقعية وحكومة الوفاق عليها ادراك ان صدور هذه القرارات يضعها في المحك وتحت مجهر الكشف والانكشاف ولم يعد أي قدر من التضليل او الخداع او اشكال التفعيل والاستعمال للصراعات ليحقق فائدة او استفادة لطرف بمستوى ما كان قبل صدور هذه القرارات.

لقد جسد الرئيس هادي منذ مجيئه ليس فقط بداهة انه رئيس لكل الشعب وذلك مايتمنى ويطالب به في الوضع او الواقع الوطني الجديد، ولكن الرئيس كأنما جسد أنه رئيس كل الأحزاب.

ولذلك فهو بات القادر بالإسناد الشعبي السياسي الداخلي والدعم الخارجي على ان يغير حكومة الوفاق ويشكل حكومة جديدة للوفاق إن أراد او اضطر.

لانقول ذلك من تفعيل او وعي صراعات ولكننا نطرح حقيقة في استحقاق بمستوى النجاح المنتظر والمأمول.

الفترة الانتقالية الحالية ليست لصراعات داخل الحكم او بين اطراف حكومة كما في الفترة الانتقالية بعد الوحدة، كما ان الفترة الانتقالية الحالية ليست تحصيل حاصل لصراعات وليست لمجرد اسقاط واجب في ظل أولوية الصراعات، وذلك ما قدمه اداء وتعامل حكومة الوفاق حتى الآن لان الوصول للحد الادنى المأمول من النجاح مرتبط بمدى فاعلية ونجاح اداء حكومة الوفاق.

حكومة الوفاق بأعضائها أو اطرافها ورئيسها من مصلحتها ان لاتظل في وهم انه لايستطاع تغييرها من خلال ارادة سياسية واحدة او عامة وهي ضامنة البقاء من خلال تقاطعات وتضاربات ارادات الاطراف السياسية كشرط للتغيير.

أؤكد ان رئيس الجمهورية إن اضطر وأراد فهو قادر، ولايعني ذلك انني ضد حكومة الوفاق او بين من يتبنون تغييرها، بقدر ما أردت التنبه لما باتت من بداهات الوعي في تطورات الواقع حتى يتجنب الوفاق وحكومته الأوهام وتصب كل الجهود باجتهاد من أجل الواقع كأفضلية وليس من أولويات ومفاضلة الصراعات والمشاريع الضيقة.

صدرت القرارات.. وماذا بعد؟!

> عندما صدرت القرارات الرئاسية التي ألغيت بموجبها مسميات الحرس الجمهوري والفرقة الأولى مدرع، بادر اللواء علي محسن الأحمر إلى الترحيب بها، لكنه عملياً بادر الى التمرد على هذه القرارات في عمران ونشر قواته في الستين وافتعل أكثر من مشكلة هنا وهناك، فظهر في موقف المتحدي لهذه القرارات على أكثر من صعيد..

نحن اليوم بصدد قرارات رئاسية جديدة لاستكمال هيكلة الجيش وتسمية قادة المناطق العسكرية، وعلى الرغم من أن بصمة علي محسن واضحة في هذه القرارات ومطابقاً لماكان قد ألمح اليه في مقابلته الصحفية مع صحيفة «الشرق الأوسط» من أن الضرورة الوطنية والتحديات الراهنة تستدعي بقاءه داخل اليمن والى جانب الرئيس عبدربه منصور هادي.

محمد علي عناش

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه: هل سيبادر الى التنفيذ كما بادر معلناً مباركته لهذه القرارات؟أم أنه سيعمد كعادته الى المماطلة، والضغط من تحت الطاولة لإجراء بعض التعديلات وفرض شروط جديدة، فالرجل كما عُرف عنه أنه لم يعترض على أي قرار لكنه في نفس الوقت لم ينفذ أي قرار.

كل من شملتهم القرارات من الطرف الآخر وعلى رأسهم العميد أحمد علي عبدالله صالح باركوا هذه القرارات ورضوا بها دون تحفظ رغم أنها مجحفة في حقهم، وكذا المؤتمر الشعبي العام رحب بهذه القرارات ودعا الى سرعة تنفيذها وسرعة إخلاء العاصمة صنعاء وبقية عواصم المحافظات، وهذا موقف واضح وصريح تم التعبير عنه بشكل تنظيمي رسمي ودون إبداء أية تحفظات على هذه القرارات التي تكشف بجلاء حجم التنازلات التي قدمها المؤتمر الشعبي العام من أجل تجاوز هذا المنعطف الخطير ولتوفير الأجواء المناسبة لنجاح مؤتمر الحوار الوطني.

المشترك هو الآخر- كما عبرت عنه قناة «سهيل»- بارك هذه القرارات ورحب بها، بل ونفذ مباشرة عدداً من المسيرات والفعاليات المؤيدة للقرارات الرئاسية مصحوبة كالعادة بالكثير من المطالب من نوع إقالة فلان وعلان، والتأكيد على استمرار التصعيد الثوري حتى يتم تطهير مؤسسات الدولة من الفاسدين، بمعنى أنه لا جديد سوى مزيد من الإرباك والتأزيم، واننا مقبلون على فصل جديد من الفوضى والتعطيل والإرباك في بلد الأزمات التي لا تنتهي.

وسيظل السؤال قائماً.. وماذا بعد؟ هل سننتقل الى لحظة وطنية حقيقية؟ أم أنه مايزال خلف الكواليس ثمة أشياء تعتمل؟

من المؤكد أن المسألة لم تنته بعد، وأن اللحظة الوطنية الحقيقية التي نتطلع اليها، مازالت غائبة نظراً لغياب المصداقية وحسن النوايا، مقابل حضور وعي الحيلة والتربص وطغيان هاجس الانقلاب والسيطرة بالإذعان والتسليم أو بالقوة والعنف والصراعات المسلحة الدموية..

تتجلى هذه المراوغة وهذا الوعي الصراعي في الخطاب الاعلامي والسياسي للإصلاح وفي مواقف وتصريحات الكثير من قياداته والقائمة على التحريض الطائفي والمناطقي وشخصنة قضايا ومشاكل البلاد وعلى التضليل والابتعاد عن قضايا الوطن الجوهرية.. كما تتجلى في كثير من الشعارات والمطالب التي مازالت مرفوعة بشكل غير لائق ولا أخلاقي.. بل وتفتقد كل معايير وضوابط مؤتمر الحوار الوطني.. ما يؤكد أن الاصلاح بقواه العسكرية والتقليدية والمتطرفة لديه أجندة معدة سلفاً وأهداف مرسومة يسعى بمختلف الوسائل والامكانات المتاحة الى تحقيقها وتنفيذها بحذافيرها، وبنفس طويل وفقاً للظروف الممكنة التي يهيئها وينضجها بشكل مستمر.

لا نريد أن نتناول هذه القرارات الرئاسية الاخيرة- التي فاجأت العالم، ووضعت أمامها أكثر من علامة استفهام- بالنقد والتحليل الدقيق، والحفر في أبعادها وغاياتها المتعددة، فهي في شكلها العام واضحة للعيان في أنها صبت في مصلحة وتقوية طرف معين على حساب اضعاف طرف آخر، كما أنها افتقدت للمعيارية المرحلية وطبيعة الظرف الذي تعيشه البلاد، في مقابل أنها مالت باتجاه شكل من أشكال المحاصصة الثنائية، الا أنه بدا جلياً من هذه القرارات أن ثمة ضغوط مورست لإخراج هذه القرارات بهذا الشكل غير المتوازن.. البعض يعتقد أن منصب مستشار الذي عين به اللواء علي محسن لا يتعدى الاستشارة وإبداء الرأي غير الملزم، أي بعيداً عن السلطة الفعلية وموقع القرار السياسي وغير مسنود بمهام وصلاحيات موجبة وملزمة، قد يكون الأمر كذلك، لكنه بالنسبة لعلي محسن الأحمر أبداً لن يكون كذلك، وهذا ليس استباقاً للأحداث، وإنما نتكلم عن رجل لم يتعود قط أن يعيش بعيداً عن موقع القرار السياسي والسلطة الفعلية، والرجل الذي تعوّد ان يوجه مذكراته وتوجيهاته الى كل المستويات، بل ويدين له الكثير من مسؤولي الدولة في جهازها المدني والعسكري، بالفضل في تعييناتهم وترقياتهم.

ومع ذلك فإن هذه القرارات كما يبدو لن توقف مخططات الاصلاح وأجندته، فما يزال يشعر أنها لا تلبي طموحاته السلطوية، ومايزال يشعر أنه بحاجة الى متسع من الوقت لاستكمال سيطرته على مؤسسات الدولة المختلفة والحصول على أكبر دعم مادي ممكن من تواجده في الحكومة، وهذه المرة من بوابة المستشار علي محسن لذا سيعمل بمختلف الوسائل على المماطلة في تنفيذ الكثير من القرارات وسينتقل الى طور آخر من التأزيم والإرباك، والإعاقة الممنهجة لنجاح مؤتمر الحوار الوطني بالوصول الى مخرجات وطنية طموحة خلال سقفه الزمني المحدد بستة أشهر.

وماذا بعد؟

هذا هو السؤال الذي يحضر الآن في ذهنية كل العقلاء في هذا الوطن، هل ستنفذ القرارات أم لا؟ وماذا ينبغي على الرئيس عبدربه منصور هادي أن يقوم به من أجل انفاذ هذه القرارات؟ ومواجهة كل من يتمرد عليها أو يماطل ويتلاعب في تنفيذها؟ وماذا يجب على كل القوى الوطنية والمدنية أن تقوم به في حال حدوث ذلك؟ فلابد أن تخرج من صمتها ومهادنتها، وأن تكون واضحة وصريحة وأن يكون لها دور مؤثر في الدفاع عن لحظة التغيير من التآمر والانكسار.

فعلينا أن نحترم عقولنا ونحكم ضمائرنا وأن نغادر المنطقة الضبابية كي نرى بوضوح وأفق واسع ومستقبلي، لا أفق ضيق ومبوء.. وأخيرا ماذا يجب على المؤتمر الشعبي العام أن يقوم به وأن يستعد له لمواجهة هذه الاحتمالات بكل الطرق السلمية؟ فلديه كل الإمكانات التي تجعله يقود الجماهير للدفاع عن عجلة التغيير من التراجع، وإنجاح مؤتمر الحوار الوطني، ويضع حداً للطموحات الانقلابية على السلطة، والمخططات الصراعية التي تحاك هنا وهناك.

فلا أعتقد أن المؤتمر الشعبي العام أصبح قادراً على أن يقدم المزيد من التنازلات، إلا أن يقدم على حل نفسه.

الجنرال يبارك القرارات ولكنه لا ينفذها